

مركز "شمس" يدين جريمة إعدام الطفل

محمد التميمي من قرية النبي صالح

رام الله- الرواد للصحافة والاعلام- أدان مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي من إعدام للطفل "محمد التميمي" الذي يبلغ من العمر (عامين) من قرية النبي صالح شمال رام الله ، وذلك جراء إطلاق النار العشوائي تجاه مركبة فلسطينية ، الأمر الذي أدى إلى إصابة الطفل برصاصه بالرأس وإصابة والده هيثم برصاصة بالكتف أثناء وقوفهم أمام منزل العائلة مساء يوم الخميس ٢٣/٦/٢٠١٣.

وقال مركز "شمس" بأن هذه الجريمة ما هي إلا استمرار لجرائم الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين دون وجود أي مبرر لذلك، علماً أن إطلاق النار على الطفل حصل وهو داخل بيته ولم يكن هناك أي مواجهات أو أية عملية عسكرية تذكر.

وشدد على أن هذه الجريمة هي جريمة إرهاب دولة منظمة وانتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي الأطفال في أوقات الحرب والنزاع المسلح، وتندعو إلى تحبيدهم عن مناطق النزاع كونهم من المدنيين وكوئنهم من الفئات التي لا تشتراك في الأعمال الحربية، وهو انتهاك أيضاً للقانون لحقوق الإنسان ولاتفاقية حقوق الطفل.

وأكّد مركز "شمس" إن استمرار هذه الجرائم بحق أطفال فلسطين ما هو إلا نتيجة لسياسة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها جيش الاحتلال ولا تم مساعدة هؤلاء القتلة من أي جهة سواء كانت محلية أو دولية، وهذا مؤشر واضح على سياسة المعاير للذروجة التي ينتهجهما المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا الحقوقية وانتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الدولي، إذ يتعامل بناء على جنسية الضحية وجنسيّة المجرم وليس على أساس الجريمة نفسها لأنها انتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقوانين الدولي الإنساني.

وطالب مركز "شمس" المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية التي تعنى بحقوق الأطفال بضرورة تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية واستخدام كافة الوسائل والأساليب القانونية للدفاع عن الأطفال الفلسطينيين وحمايتهم من جرائم الاحتلال، كما وطالب بإدراج قضية الأطفال الذين يتم إعدامهم على جدول المحكمة الجنائية في لاهي من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتشكيل رادع لهم.

ودعا مركز "شمس" كافة الفعاليات الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية لتنظيم احتجاجات سليمة أمام مقرات مؤسسات الأمم المتحدة لإيصال رسالة من أجل حماية الأطفال الفلسطينيين، وحيث مؤسسة اليونيسيف والأمين العام للأمم المتحدة على التحرك الجاد، وفرض إجراءات عقابية على دولة الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكها حقوق الأطفال الفلسطينيين.